الاتحاد الأوروبي"دعم سيادة القانون في الأردن"
"الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في الأردن: نحو نظام فعال ومستدام للمساعدة القانونية"

الشروط المرجعية
"2.2.1 ب)"
مبادئ توجيهية لتنفيذ اجراءات المساعدة القانونية

١. معلومات عامة

يقدم برنامج "دعم برنامج سيادة القانون" الممول من الاتحاد الأوروبي في الأردن مساعدة فنية تكمل دعم موازنة القطاع بموجب عقد إصلاح القطاع. تم تنفيذه بموجب الاتفاقية المالية بين الاتحاد الأوروبي وحكومة الأردن، والتي تم التوقيع عليها في 11 تشرين الثاني 2018. تم تصميم برنامج سيادة القانون لتنفيذ توصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون، الصادرة في شهر شباط من عام 2017. كما يدعم البرنامج تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدالة(2017-2021)، واستراتيجية العدالة الجزائية (2017-2019)، والخطة الوطنية لحقوق الإنسان (2016-2025)، ورؤية 2025.

سيتم توجيه المساعدة الفنية والإجراءات التكميلية لدعم مؤسسات العدالة لتنفيذ الإصلاحات من خلال تفويض التعاون لوكالات التنمية في الدول الأعضاء (الوكالة الفرنسية للتنمية، التي تقود الإجراءات، جنبًا إلى جنب مع الوكالة الألمانية، والوكالة الاسبانية) إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة لإجراءات التعاون القانوني الدولي.

وقعت الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) على اتفاقها مع الاتحاد الأوروبي في تاريخ (2018/12/21) وستنفذ برنامج تعزيز مأسسة نظام المساعدة القانونية العامة. يتم تمويل المكون الخاص بالوكالة الاسبانية من خلال مشروع "الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني في الأردن: نحو نظام مساعدة قانونية فعال ومستدام" بهدفين رئيسيين: تطوير المساعدة القانونية بشكل أكبر لتسهيل الوصول إلى العدالة للمستضعفين (الهدف الاستراتيجي 1) وزيادة الوعي القانوني للمواطنين بحقوقهم بموجب القانون (الهدف الاستراتيجي 2)

سيقدم المشروع بشكل أساسي المساعدة الفنية لتعزيز قدرات المؤسسات الأردنية لقطاع العدل في تقديم المساعدة القانونية. ستستند القيمة المضافة للتعاون الإسباني على الخبرة المؤسسية القوية في تقديم المساعدة القانونية والتعاون مع نقابة المحامين في إسبانيا. وستشمل المساعدة الفنية تقديم الدعم لوزارة العدل الأردنية في المراجعة التشريعية المتعلقة بصندوق المساعدة القانونية الشاملة وأنظمته والإجراءات الإدارية وتقديم المشورة الفنية لإجراء التعديلات اللازمة على النموذج الحالي ودعم تنفيذ القانون ودعم التدابير المعتمدة، ودعم عملية الحوار مع الجهات الرئيسية المعنية (وزارة العدل - والمجلس القضائي ، ونقابة المحامين الأردنية ، ومنظمات المجتمع المدني) لتحديد وإنشاء نموذج مستدام للمساعدة القانونية والتدريب وحملات التوعية للمواطنين، ولا سيما الفئات المستضعفة، حول سيادة القانون والوصول إلى العدالة.

سيتم تنفيذ المشروع من خلال منح لبعض مؤسسات قطاع العدل في الأردن لتنظيم بعض الأنشطة (ورش عمل وندوات وتدريب وتوظيف بعض الخدمات الفنية وتوفير أجهزة الكمبيوتر والمعلومات الخاصة بالجوانب القانونية للمواطنين) .

النتائج الرئيسية المتوقعة هي:

الهدف الاستراتيجي 1	النتيجة المتوقعة 1	وضع إستراتيجية وخطة عمل للتنفيذ التدريجي نظام مساعدة قانونية شامل.
	النتيجة المتوقعة 2	يقدم الصندوق الحالي للمساعدة القانونية المجانية خدمات فعالة لجميع المستفيدين الذين يحق لهم قانونيا
	النتيجة المتوقعة 3	تعزيز قدرات موظفو المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في قطاع العدل و تنمية معرفتهم بالإطار القانوني والإداري الجديد
الهدف الاستراتيجي 2	النتيجة المتوقعة 4	اعتماد استراتيجية الاتصال المؤسسي بشأن نظام العدالة والجهات الحكومية الأخرى في قطاع العدالة بعد عملية حوار عام مع منظمات المجتمع المدني التي تم تنفيذها في البداية من خلال ثلاث حملات توعية
	النتيجة المتوقعة 5	يستخدم المواطنون الأردنيون الذين يواجهون النزاعات، وخاصة الفئات المستضعفة، خدمات المساعدة القانونية من خلال المؤسسات والمنظمات التي تشكل جزءًا من النظام على مستوى الدولة

1.2 خلفية النشاط -

تُبذل جهود متواصلة منذ دخول نظام المساعدة القانونية حيز التنفيذ في عام 2018، لتسهيل تنفيذه والتطبيق الأمثل للنظام والوصولية لخدمات المساعدة القانونية، وذلك من خلال حملات اتصال ودراسات تهدف الى تحسين المساعدة القانونية بشكل عام.

أظهرت التقييمات الأولية التي أجريت في إطار المشروع أهمية توفير مبادئ توجيهية وتوصيات إضافية لأصحاب المصلحة في المساعدة القانونية، بما في ذلك القضاة والمدعين العامين وضباط الارتباط وغيرهم من المسؤولين من وزارة العدل؛ وذلك لتسهيل تقديم المساعدة القانونية الإلزامية وغير الإلزامية على النحو المنصوص عليه في النظام.

٢. هدف المهمة

ستعمل المبادئ توجيهية لتنفيذ إجراءات المساعدة القانونية الى زيادة قدرات الموظفين والعاملين القانونيين في المساعدة القانونية، وخاصة القضاة والمدعين العامين، وتقدم توصيات حول كيفية تسهيل تقديم المساعدة القانونية. حيث سيتم وضع هذه المبادئ التوجيهية تحت إشراف مديرية المساعدة القانونية مع مراعاة مساهمة مجموعة التركيز التي سيتم عقدها مع أصحاب المصلحة المعنيين مثل القضاة والمدعين العامين.

سيتضمن الدليل ما يلي:

-**مقدمة عن المساعدة القانونية**: معلومات عامة والأهمية، حق الحصول على التمثيل القانوني، والإطار المعياري للمساعدة القانونية الإلزامية وغير الإلزامية.
-مبادئ توجيهية وتوصيات **حول إجراءات الاتصال والتواصل**: أهمية إبلاغ المستفيدين بشكل فعال بوجود المساعدة القانونية وصندوق المعونة الوطنية.
- مبادئ توجيهية بشأن المساعدة القانونية في الإجراءات الجنائية: تطبيق نظام المساعدة القانونية، توصيات بشأن تعليق الإجراءات القضائية الى حين تقديم المساعدة القانونية للمتهم
-**التعليمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وجمع البيانات**: دقة إدخال المعلومات وجمع البيانات عند استخدام ميزان، إلخ.

من أجل تطوير المبادئ التوجيهية، سيقوم الخبير بما يلي:

- مراجعة الإطار المعياري والإجراءات المعمول بها حاليا ودراسة التقارير التقييمية المتاحة والتي سبق وتم صياغتها من قِبل خبراء المساعدة التقنية السابقين
-لقاءات مع أصحاب المصلحة بما في ذلك المديريات المعنية في وزارة العدل
- وعقد مجموعة مركّزة مع أصحاب المصلحة المعنيين مثل القضاة والمدعين العامين

سيسهم النشاط في الهدف الاستراتيجي 3 من البرنامج، و سيساهم في الهدف الاستراتيجي رقم 1 من المشروع، تطوير المساعدة القانونية بشكل أكبر لتسهيل الوصول إلى العدالة للفئات المستضعفة.

٣. نطاق العمل التفصيلي

٣,١ التفاصيل

الأهداف الرئيسية:	**صياغة وتقديم "المبادئ التوجيهية لتنفيذ اجراءات المساعدة القانونية"**
الخدمات المتوقعة	• مراجعة الوثائق ذات الصلة • إجراء اجتماع أولي مع فريق تنسيق المشروع • اجتماعات عمل مع الوزارة والمعنيين وفقًا لجدول الأعمال • القيام بإعداد وتقديم المخرجات المدرجة أدناه • عقد مجموعة مركّزة مع أصحاب المصلحة المعنيين مثل القضاة والمدعين العامين • تقديم الدليل باللغة العربية للمصادقة عليه من قبل وزارة العدل
المخرجات المتوقعة	• المبادئ توجيهية لتنفيذ اجراءات المساعدة القانونية" • تقرير قصير عن المهمة يتضمن وصفًا للنشاط
دعم تحقيق المؤشرات	المؤشر رقم 7: تعزيز آليات المساعدة القانونية المجانية وزيادة عدد الرجال والنساء المستفيدين من المساعدة القانونية..

الخبرة المطلوبة

الملف الشخصي:	• شهادة جامعية في القانون • خبرة في القانون الجنائي • خبرة لا تقل عن 8 سنوات • القدرة على اعداد التقارير والإجراءات الإدارية والتعليمات

	• أردني الجنسية

وصف المهمة

الموقع:	عمان، الأردن
اللغة	العربية
أيام العمل	19 يوم
تاريخ بدء المهمة	في أقرب وقت ممكن
الإشراف الفني	الخبير الرئيسي للهدف الاستراتيجي 3 وحدة تنسيق البرامج (PCU) ومقرها وزارة العدل في عمان

٤. جدول أعمال مقترح

المهام	التاريخ:	الأيام
الاجتماعات والمراجعة المكتبية		6
صياغة المستند		10
مجموعة مركّزة		2
تقديم المستند من خلال عرض تقديمي لوزارة العدل		1
المجموع		19